برنامج نطاقات gTLD الجديدة

التعليق الموحد السريع (URS)

ملخص تنفيذي

يتمثل الغرض من هذه الوثيقة في تقديم ملخص وتحليل التعليقات العامة على التقرير النهائي لفريق توصيات التنفيذ الذي يتضمن عرضًا لخدمة تعليق سريعة موحدة (URS).

نورد فيما يلي ملخص بالتعليقات حول اقتراح فريق تنفيذ التوصيات بشأن خدمة التعليق السريعة الموحدة التي تم تلقيها من خلال الجلسات العامة المنعقدة في سيدني ونيويورك ولندن، وكذلك تلك التعليقات التي تم تلقيها من خلال منتدى التعليقات العامة الخاصة بمنظمة ICANN.

ويمكن العثور على النص الكامل للتعليقات المقدمة إلى منتدى التعليقات العام الخاص بمنظمة ICANN ردًا على التقرير النهائي لفريق تنفيذ التوصيات (29 مايو 2009 - 07 يوليو 2009) على الرابط التالي: http://forum.icann.org/lists/irt-final-report/. وتوجد قائمة كاملة بالتعليقات التي تم تلقيها أثناء الجلسات العامة المنعقدة في سيدني ونيويورك ولندن في وثيقة مصاحبة للوثائق المقدمة هنا.

وبعد التعليقات الملخصة يوجد تحليل ومناقشة للاقتراح وتعليقات من مجتمع الإنترنت العالمي، وكذلك موازنة لتلك الاهتمامات.

ويجري دراسة إجراء للمنع السريع الموحد (URS) بواسطة منظمة GNSO ونشرت للحصول على مدخلات الجمهور بالإضافة إلى النسخة 3 من دليل مقدمي الطلبات، ولابد من قراءته بالارتباط مع التحليل التالي.

النقاط الرئيسية

- إقرار إجراء تنفيذ إيقاف سريع موحد مقترح بوصفه أفضل ممارسة لمشغلي تسجيل مجالات gTLD الجديدة تم نشره بالإضافة إلى هذه الوثيقة وسوف يتم دراسته بواسطة منظمة GNSO.
- ولابد أن تكون معايير إجراء المنع السريع الموحد مشابهة لتلك الإجراءات الخاصة بـUDRP، ولكن عبء الإثبات لا بد أن يكون أعلى.
- يعتبر المنع السريع الموحد تنفيذاً لآلية حماية الحقوق؛ وهي لا تحل محل UDRP ولكنها تكمله.

ملخص النتائج

تعليقات من المشاورات العامة في سيدني ونيويورك ولندن

نظرة عامة

تم تصميم المنع السريع الموحد ليلاحق القراصنة الالكترونيين سيئي الأفعال، ليس لأجل سيناريوهات الانتهاك الواضحة ولكن قد يكون هناك بعض البدائل العامة لعلامة تجارية أو في بعض الدول سيناريو حرية التعبير أو غيرها من سيناريوهات الاستخدام العادل. كيفية عمل المنع السريع الموحد: قد تقوم ICANN باختيار جهة تسوية نزاعات محايدة. وقد يتضمن الأمر شكوى، إخطار إلى المسجل، رد، تقييم حالة، قرار يصدره خبير قانوني مؤهل يتم اختياره بواسطة جهة تسوية المنازعات ثم وسائل الاستئناف. بمجرد إيداع الشكوى لدى جهة تسوية المنازعات التابعة للغير، يتم "تجميد" الموقع على الفور (ليس مغلقًا ولكن لا يمكن نقله). إذا لاقت الشكوى نجاحًا، يظل الموقع مجمدًا، ويتم هدم محتواه وبدلاً من ذلك يتم إعادة توجيهه إلى صفحة عملية منع سريع موحد معيارية. وإذا تم الحكم لصالح مقدم الشكوى وكان هناك استئناف، يعود الموقع مجددًا أثناء عملية الاستئناف تلك. هناك أيضاً أحكام للتعامل مع الانتهاكات التي ارتكبها ملاك العلامة التجارية العدائيين. إذا كان هناك مخالفة للنظام ثلاث مرات، يتم حجب مقدم الشكوى عن النظام لمدة عام. من المهم ملاحظة أنه ليس هناك نقل لاسم المجال؛ ولا نسعى لاستبدال الـ UDRP الحالي ولكن نسعى فقط لإزالة المحتوى المنتهك. ر بانجبورن. وكلا من المنع السريع الموحد وال UDRP المقصود منهما أن يكونا إجراءات تسوية نزاعات بديلة تكمل الإجراءات القانونية الوطنية القائمة. في مناقشة تقرير فريق IRT، بدا واضحًا أن اختيار المحكمة سوف يكون متاحًا دائما. إ. مين.

ليس من الواضح ما هو السلوك الذي يشكل "إساءة استخدام"

سواء كان التوزان بين العملية يسمى لصالح مراكز الشكاوى بشدة حول ما هو الحد لتحديد ما إذا كانت حالة واضحة تمامًا وكذلك كيف تبدو إساءة الاستخدام. ج. بوكانان.

الإيقاف السريع الموحد - تعديل الاتفاقية لإعدادات تغيير اسم المجال

وردا على استفسار جيه سي فيجن، سوف تمنح اتفاقيات TLD الجديدة القدرة للمسجلين على تغيير إعدادات أسماء المجال في سياق المنع السريع الموحد إذا كان اسم المجال "مجمدًا." ج. نيومان.

لابد أن يدرج المنع السريع الموحد في عمليات سياسية منظمة ICANN العادية

تعتبر USRP سياسة جديدة رئيسية والتي ينبغي أن تدرج ضمن عمليات سياسة منظمة ICANN العادية. ب. كوروين. ج. بوكانان.

الاعتراض على آلية المنع السريع الموحد URS؛ سوف تستبدل السياسة الموحدة لتسوية منازعات اسم المجال UDRP

العبارة الواردة في الصفحة 25 لتقرير فريق IRT النهائي أن آلية المنع السريع الموحد مقصود منه تكملة UDRP وليس أن تحل محلها عارية تماما من الصحة. في خطاب أبريل صرحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO أه عند تحليل 400 حالة UDRP، آلية منع متسارعة مقتصرة فقط على مقارنات متطابقة قد تلتقط أغلبية كبيرة من أسماء المجالات المتنازع عليها UDRP. أليس من غير المعقول الافتراض أن آلية ESM والتي تمتد لأسماء تتشابه بشكل يثير الحيرة سوف تغطي الأغلبية الساحقة من حالات UDRP وسوف تكون بالفعل ال UDRP الجديدة في كل مجالات gTLDs؟ ب. كراون. سوف تستبدل URS الـ UDRP ك. كلايمان. تتشارك المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجهة النظر مع IRT لضرورة إيجاد آلية لحماية الحقوق التي تكمل UDRP ولا تحل محله. وليس الحال أن ESM سوف تغطي الأغلبية الكبيرة من الأسماء المتنازع عليها إذا قيدناه بالأسماء المتطابقة. يقول خطاب أبريل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن الأغلبية الكبيرة سوف يتم تغطيتها إذا أدرجنا الفئة لأسماء المجالات المتنازع عليها التي تتضمن الأسماء المتطابقة وأيضا أسماء المجالات التي تضم علامة تجارية بالكامل. إ مين.

ستكون عملية المنع السريع الموحد عملية غير فعالة وغير منصفة

يمكن التعامل مع الضرر بشكل أكثر إنصاف وفعالة مثلا عن طريق وضع التسجيل قيد الانتظار حتى يتم إجراء جلسة UDRP. وهذا أفضل من مخاطرة استثمار مقدم الطلب في الموقع فقط ليفقده بإجراءات موجزة. ينبغي حفظ عملية المنع السريع الموحد لحالات تطابق العلامات أو العلامات التي تعتبر بالفعل موضوع تحقيق لتقصي الحقوق. ب. آرجي.

عملية المنع السريع الموحد غير واضحة

ثمة حاجة إلى تعليمات أكثر وضوحاً فيما يتعلق بعملية المنع السريع الموحد؛ وحتى الآن الوصف المقدم لعملية المنع السريع الموحد يبدو قليلاً مثل "سوف أعرفها عندما أراها" ولا تبدو العملية بأنها شديدة الوضوح: د. يي.

تعليقات المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن تقرير IRT النهائي لاقتراح المنع السريع الموحد

هناك بعض الاختلافات المهمة بين اقتراح ESM الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية واقتراح المنع السريع الموحد في تقرير IRT النهائي. يعتبر تقرير IRT النهائي تحولًا من مسودة تقرير IRT من حيث إنه يتطلب فحصًا كاملاً يجريه عضو استشاري أيضاً في حالات التقصير. وتعتقد المنظمة أنه سيكون من الفعال أكثر غربلة حالات التقصير تلك ولكن بدون إجراء فحص كامل بواسطة عضو استشاري. لابد أن يكون هناك عملية تخص مسجل اسم المجال الذي لم يستجب في غضون فترة زمنية للتقدم بشكوى وتأكيد المصالح المشروعة وإذا كانت تلك المصالح مثبتة لاسترداد اسم المجال هذا. وأيضاً، أوصى اقتراح المنظمة أن اسم المجال الذي تم إيقافه يتم وضعه على قائمة حفظ حتى لا يمكن تسجيله مباشرة بعد ذلك. ويوصي فريق IRT أن يتم إيقاف اسم المجال طوال مدة حياة تسجيل اسم المجال هذا. وفي الممارسة قد يعني هذا على الأرجح تعليق لأشهر قليلة بحد أقصى، ثم سوف يرجع إلى الساحة مجددًا ويكون عرضة للقرصنة الالكترونية مرة أخرى. وتوفير علاج لهذه الفعالية المحدودة قد يجبر ملاك العلامة التجارية على اتخاذ إجراءات منع سريع موحد متكررة بدلاً من التسجيلات الدفاعية. إ مين.

مخاوف فنية ومخاوف تتعلق بخصوصية البريد الالكتروني

كيف تتعامل آلية المنع السريع الموحد مع 65534 منفذ الأخرى التي يسمح بها بروتوكول TCP/P؛ كيف سيتم التعامل مع البريد الالكتروني الوارد إلى المجال الذي تم إيقافه، وهي مسألة خصوصية مهمة يمكن أن تؤدي إلى اعتراض البريد

الإخطار - 14 يومًا لا يمكن تطبيقه

فترة الرد البالغة 14 يوماً لا يمكن تطبيقها. لابد أن يكون هناك إمكانية لتمديدها بالنظر إلى المدة التي يستغرقعها البريد المعتمد والمشكلات مع مصداقية البريد الالكتروني والبريد المزعج. ب. فاند والي. هذه النقطة صحيحة وهي في الواقع أحد الأسباب وراء اختلاف IRT عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية وطالب بتقييم في حالة التقصير، بسبب السيناريوهات التي لم يتم فيها تسليم الإخطار بفعالية وفي الوقت المناسب. ج. نيومان. والإجابة الافتراضية المبنية في العملية تتوقع السيناريو الذي تكون فيه في إجازة أثناء تسجيل المجال الخاص بك ولم تتلقى الإخطار في الوقت المناسب. ر. بانجبورن. والإخطار لمدة 14 يوماً فترة غير عادلة وغير كافية وسوف تؤدي إلى تلاعب النظام. ك. كلايمان.

التعديلات المقترحة على المنع السريع الموحد URS

(1) لابد أن يكون هناك عملية مقدم خدمة منافس.

(2) لابد أن يكون هناك انفصال بين عمليات الأعمال وعملية إصدار الحكم في المنع السريع الموحد. لابد أن يكون لمقدمي الشكاوى القدرة على اختيار المورد الذي يرغبون فيه الذي سوف يقدم عمليات الأعمال هذه. ولابد من تكليف القائم بإصدار الحكم، بما يخالف نظام UDRP الحالي والذي يسمح للمتقدمين بشكاوي بالبحث عن قائمين بإصدار الأحكام.

(3) لابد أن يكون الإنصاف الأساسي في جوهر العملية. ينبغي أن يكون القائم بإصدار الحكم مؤهلاً للمنصب؛ ويمكن أن يكون عضو استشاري في UDRP الحالية ولكن قد يتخلوا عن القدرة على المثول أمام الهيئة، ويكون الخيار لهؤلاء الممارسين. ويمكن أن يكونوا على طرفي الشكوى كمقدمي الشكوى أو المطالبين بالرد عليها. يمكن أن يكونوا إما أعضاء استشاريين في العملية أو يمكن أن يختاروا أن يكون محامين في العملية. وتفتقر UDRP إلى هذا المبدأ الأساسي للإنصاف الإداري. إ. نوس.

المعايير

بخصوص الشروط - المسجلة والمستخدمة بنية سئية، هل سيكون هناك حرف "و" أو كلمة "أو" مستخدمة في المعايير المستخدمة بواسطة القائم بالفحص؟ أيضاً، الصفحة 35 محيرة وقد تحتاج إلى مراجعة. فيكتوريا ب. ليس المقصد هو إنشاء معايير جديدة واستخدام نفس المعايير مثل UDRP. ب. تونكين.

منع إساءة استخدام URS

عندما تكون عملية المنع السريع الموحد URS سليمة، كما تبين، تعتقد إي نوم eNOM أنها سوف يتم إساءة استخدامها. وللحد من إساءة الاستخدام، ينبغي أن يكون استخدام URS أكثر تكلفة، ولابد من خفض الحد الذي يمكن أن تعتبر عنده مسيئا للاستخدام. ر. تيندال.

لابد من توجيه الجهد لإصلاح UDRP

تبدو عملية المنع السريع الموحد URS مثل مساعدة الحزمة بالنسبة إلى UDRP. إذا كانت URS تكميلية، لماذا ليست جهة تغذية لعملية UDRP أكثر من هذا؟ إد. ج. بوكانان.

عملية المنع السريع الموحد URS مصممة للتعامل مع عملية أسرعة وأقل في التكلفة لملاك الماركة بالنسبة إلى العدد المحتمل من حالات UDRP التي لا يتم الرد عليها (ونحن نعلم أن حوالي 70% من حالات UDRP واضحة تمامًا ولا يوجد هناك أي رد على الإطلاق). لا يتطلب علاج URS النقل أو حيازة اسم المجال، على عكس عملية UDRP. وعلاج URS للحالات شبه المؤكدة التي لا تريد فيها إلا أن تكتب الاسم. عند البدء في نظام المنع السريع الموحد سوف يتم تجميد اسم المجال لعمليات النقل، وسيكون هناك إخطار، عبر البريد الالكتروني، وخطاب مسجل وبريد الكتروني آخر بشكوى URS. ويجري دراسة إرسال إخطار بالفاكس. ومن المقرر أن تكون معايير الإثبات لمقدم شكوى URS واضحة وأن يكون هناك دليل مقنع أنه ليس هناك مسألة قابلة للطعن عليها. وسوف تحال كل شكوى إلى أحد القائمين بالفحص الذين سوف ينظروف إلى وقائع الحالة بغض النظر عما إذا تم إيداع رد من عدمه. إذا وجد القائم بفحص الشكوى أن كفة مقدم الشكوى هي الراجحة، يتم تجميد اسم المجال في السجل وسجل DNS المرتبط باسم المجال يتم تحديثه لإعادة توجيه مرور الشبكة على موقع به صفحة عملية URS معيارية. وهذا يعني أن الموقع سوف يتجه إلى رسالة خطأ معيارية يستضيفها مزود لطرف ثالث. ينبغي أن يوافق مقدمو الشكوى على تعويض الغير بناء على الإفادات

عدم العدالة

سوف تستبدل عملية المنع السريع الموحد عملية UDRP بعملية أسرع وأرخص وغير عادلة في الأساس. سوف يفقد مسجلو المجال أسماء المجال الخاصة بهم وخطاب الموقع قبل أن يعرفوا أن هناك طعن قد تم تقديمه. ما نحن بحاجة إليه هو إصلاح UDRP ، وليس استبداله. ك. كلايمان.

اقتراحات التحسين

عملية المنع السريع الموحد مهمة لملاك العلامات التجارية ولكنها لا تسمح إلا بتجميد أسماء المجال، وهذا ليس حماية كافية لملاك العلامة التجارية. أسماء المجال ينبغي أيضا أن يكون متاحاً للنقل إلى ملاك العلامة التجارية. وفضلا عن ذلك، عملية المنع السريع الموحد ليست "سريعة" بالقدر الكافي. بي فلاريتي. ما هو أساس الإدعاء بأن هذه العملية سوف تفتح الباب للكثير من إساءة الاستخدام بواسطة ملاك العلامة التجارية؟ لا يجب أن يستند أي نموذج على حالات الإنتهاك. ينبغي أن يستند إلى 95% من الحالات المشروعة. بي ماكمورتي. إذا كانت 5% من حالات URS بها إساءة استخدام إلى حد ما، لاب أن نجد سبيلاً للحد من هذا، ومفهوم الضمان أو شئ من هذه الطبيعة جدير بالدراسة. ر. تيندال.

مؤهلات استخدامه

إذا كان هناك حد أدنى من أعداد أسماء المجالات التي ينبغي تسجيلها بواسطة مسجل بغية التأهل لاستخدام عملية المنع السريع الموحد، وهذا يبدو أنه يسمح للقراصنة لمعرفة طريقة التلاعب بالنظام وتجنب الإنفاذ عن طريق تسجيل N ناقص أسم مجال واحد. إم تراكتينبرج. وتسعى عملية المنع السريع الموحد للتعامل مع الأشخاص السيئين الذين لديهم بالفعل العديد من أسماء المجال. ر. تيندال. ويرد مفهوم تجميع أسماء المجال والبحث في الرقم في الاقتراح. ج. نيومان.

إساءة الاستخدام المحتملة

من الممكن أن تكون عملية المنع السريع الموحد هي أقوى RPM في تقرير فريق IRT ولكن لابد من تعديلها. Demand Media قلقة من أن يتم إساءة استخدام عملية المنع السريع الموحد بواسطة بعض ملاك العلامات التجارية المبالغين، الأطراف الخبثاء والمنافسين. وقد ترغب Demand Media في رؤية مناقشة أكبر حول إمكانية زيادة رسوم مطالبة URS أو ضغط الطبقات حتى تقل إمكانية إساءة الاستخدام (مثل منتدى التحكيم الوطني الذي يقول في السجلات أن 200 دولار ليس مبلغاً يستطيع أي محكم قدير أن يصدر حكمه بناء عليه). أيضاً، إذا كان المقصد هو ملاحقة القراصنة الالكترونيين، فينبغي رفع الحد الأدنى من الأسماء موضوع أي شكوى. ر. تيندال.

التوقيت والمتطلبات الأخرى

عملية المنع السريع الموحد ليست سريعة جدا، علينا أن ننتظر حتى يعطي القائم بالفحص الذي يتقاضى 100 دولار رأيًا. ولديه نظام إخطار ضعيف. ينبغي إدراج الوقائع في العملية ولابد من إرسال الإثباتات الكترونياً.

تفسيرات قانون العلامات التجارية

على الرغم من المتطلب أنه لابد من أن تكون العلامات التجارية مسجلة في دولة بها عملية مراجعة موضوعية، هناك قيود مثلاً الولايات المتحدة لديها عملية مراجعة موضوعية ولكن تستطيع أيضاً أن تقدم إقراراً طبقا للقسم 2 وإدعاء التميز المكتسب الذي يتم مراجعته على أساس طرف واحد فقط، وعلى أساس حالة الوهلة الأولى. لهذا تحصل على علامات تجارية مسجلة لأشباه "تأمين السيارات الرخيص" المستخدم لبيع التأمين؛ من المشكوك فيه أن تلك هي أنواع العلامات التجارية التي كانت في بال فريق IRT ولكن تلك هي العلامات التجارية التي يمكن أن تفي بالقواعد رغم ذلك. هناك أيضاً مشكلات تتعلق بالعلامات الرمزية؛ مثلاً في سياق UDRP وبشكل افتراضي URS مالك العلامة الرمزية "السيارات" يمكن أن يطالب بجميع حقوق الكلمة "السيارات" ويطعن على مجال يخص أحد المسجلين الذي يستخدمها للدفع عند الضغط (PPC) لبيع العربات.

عبء الإثبات

معيار عبء الإثبات - وهو معيار أمريكي متطور بشكل جيد ومفروض على باقي العالم - لا يوفر أي قواعد مطلقة للعضو الاستشاري وباقي العالم لن يكون قادراً على تقدير هذا المعيار. وليس هناك مفهوم المصلحة المشروعة. سوء النية مشمولة تماماً.

الإيقاف؛ الشكاوى المسيئة

يعتبر مفهوم الإيقاف أو المنع مشكلة صعبة. ينبغي على ملاك العلامات التجارية، كجانب من التزامهم بمراقبة علاماتهم، أن يحافظوا على الأسماء. على سبيل المثال، تدعي فيرزيون علناً أنها استردت تسعة ملايين مستخدم جديد، وعملاء جدد، بناء على أسماء المجال التي استردتها من خلال عملية المنازعة. في هذا السياق يكون مفهوم الإيقاف من الصعب فهمه. ويعتبر المفهوم الكامل للشكاوى المسيئة متسامح أكثر من اللازم.

آلية إيقاف اسم المجال المتسارع

ينطبق هذا على المستويات الثانية أو الثالثة، ومع أنه يشبه عملية المنع السريع الموحد، إلا أن هناك اختلافات مهمة: (1) في حالة تقصير المستجيب، سيكون هناك إيقاف أوتوماتيكي، ولكن في نفس الوقت سيكون هناك إجراءات وقائية لحماية حقوق المسجلين الذين لم يتمكنوا لسبب مشروع من الرد في الموعد المناسب. سيكون هناك عبء قليل جداً على المسجل للرد على الشكوى؛ (2) سيكون العلاج المقدم لفترة أطول - على الأقل سنوات قليلة، ليس فقط من خلال حياة تسجيل المجال نفسه - بحيث لا يشارك ملاك العلامات التجارية بشكل دائم في إجراءات URS هذه ويكون النظام أكثر فعالية من حيث التكلفة. يون-جو مين.

تكمل عملية المنع السريع الموحد نظام UDRP

المقصود أن تكمل عملية المنع السريع الموحد UDRP لا أن تحل محلها، عن طريق إنشاء عملية لملاك الماركات أسرع وأقل في التكلفة للحالات شبه المؤكدة للنيل من أسماء المجالات هذه. لابد من تعيين مزود محايد من خلال منظمة ICANN. سيكون هناك طريقتان لملاك الماركة لإيداع شكوى. من المفروض أن يكون التسجيل المسبق من خلال مركز تبادل المعلومات للملكية الفكرية IP Clearinghouse أرخص لأنه لن يكون لزاماً عليك أن توفر الأدلة مع كل إيداع، فسوف تكون مودعة بالفعل. وسيكون هناك ضرورة أن يقدم مقدم الشكوى نموذج شكوى وصورة شاشة للموقع إلى مزود URS. عقب إجراء الفحص الأولي الذي يؤكد أن المتطلبات قد تم الوفاء بها، في غضون 24 ساعة سيكون اسم المجال قد تم تجميده ولم يعد من الممكن نقله. وعند هذه النقطة لا يزال الموقع قيد التسوية. يتم إرسال إخطار إلى المسجل بالشكوى عن طريق البريد الالكتروني والبريد المسجل، ونحن نبحث في الإرسال بالفاكس أيضاً، وهناك 14 يومًا للرد عبر نموذج. وهناك فرصة للمسجل أن يدعي أن الشكوى مسيئة. وإذا لم يتم تقديم رد، إذاً يكون هناك تقصير. ويفحص القائم بالفحص الشكوى، سواء كان هناك رد أو لا، ويعطي القائم بالفحص رأيه. وإذا وجد القائم بالفحص أنها حالة شديدة الوضوح، سوف يحتفظ بالاسم مجمداً حتى يحين موعد التجديد ولن يتم يؤول اسم المجال لصفحة الشبكة النشطة؛ وسوف يتوجه إلى صفحة تقول أنه قد تم سحبه، وسيكون هناك تدوين على سجل Whois أنه قد تم سحبه. ويعطي هذا إخطارًا إلى الأشخاص الذين يحاولون شراء الاسم من المسجل الذي قد يكون يحاول أن ينقله، ويعطي إخطارا كذلك للأشخاص الذين قد يرغبون في تسجيل الاسم عندما يكون جاهزًا للتجديد. وإذا كان ملاك الماركة يرغبون في نقل الاسم، يمكن أن يستخدموا نظام UDRP أو المحاكم لأجل هذا ولكن ليس عملية URS. في نهاية التسجيل سيكون الاسم متاحاً للتجديد - ويمكن لملاك الماركة محاولة الحصول عليه أو قد يكون هناك شخص آخر له حق مشروع آخر في الاسم. يمكن أن يقوم مسجل اسم المجال باستئناف القرار مع مراعاة أوقات زمنية معينة. في حالة وجود استئناف مقدم في محقق شكاوى URS، إذا تحدد أن القائم بالفحص تخطى الحدود فإن مبلغ الاستئناف سوف يتم رده إلى المستأنف. ينبغي أن يوافق مقدمو الشكوى على تعويض الغير بناء على الإفادات الواردة في الشكاوى. ويخضع مقدمو الشكاوى إلى حظر لمدة عام واحد من نظام URS إذا قاموا بإيداع ثلاثة شكاوى مسيئة. س كينج.

عملية استئناف URS

هناك نوعان من الاستئناف - نوع موقف التقصير وقرار موضوعي بواسطة الهيئة. إذا كان هناك قرار موضوعي بواسطة الهيئة، لن يقوم الاستئناف المقدم إلى محقق الشكاوى بفك تجميد الاسم. الوقت الوحيد الذي يتم فيه رفع التجميد هو إذا كان هناك تقصير ويرغب مالك اسم المجال في الاستئناف إلى المحكمة. رجل غير محدد الهوية يرد على أ. ميلز.

ملخص تعليقات المنتدى العام لفريق IRT

دعم URS. يدعم AIM نظام URS. AIM (23 يونيو 2009). س. سبيد (2 يوليو 2009). مايكروسوفت (2 يوليو 2009). ف. دروموند (3 يوليو 2009). نيستلي (Nestle) (3 يوليو 2009). ماركيس (MARQUES) (3 يوليو 2009). ك. جرابينسكي (4 يوليو 2009). CAC (4 يوليو 2009). تيلسترا (Telstra) (6 يوليو 2009). م. ميرفي (6 يوليو 2009). اكسبيريان (Experian) (6 يوليو 2009). ECTA (6 يوليو 2009). UBS (6 يوليو 2009). PMI (6 يوليو 2009). COA (6 يوليو 2009). IPC (6 يوليو 2009). SIIA (6 يوليو 2009). Yahoo! (6 يوليو 2009). ينبغي أن يكون URS إجباريًا. Regions (3 يوليو 2009).

URS – أعباء على مالكي العلامات التجارية. مع استخدام نظام URS، يواجه مالكو العلامات التجارية زيادة في تكاليف ملء نماذج الشكاوى المتكررة لنفس النطاق بعد انتهاء مدة التسجيل المغلق. تحتاج ICANN إلى مراجعة نظام URS لدعم العلاج. IOC (6 يوليه 2009).

مشغل نظام URS. ينبغي استخدام مزود مثل WIPO لتنفيذ نظام URS. Regions (3 يوليو 2009). ينبغي أن يوصي فريق IRT بضرورة توافر بعض المؤهلات الإضافية لمزود URS ذي المصدر الواحد بما في ذلك ألا يكون للمزود ارتباطات مالية تربطه بـ ICANN أو أن يكون تابعًا لها وأن تتوافر الخبرة المعقولة لمعالجة النزاعات حول أسماء النطاق الدولية والموارد المالية وقواعد البيانات والموظفين للتعامل مع عدد دعاوى أسماء النطاق الكبير الذي سيتدفق بشكل محتم نتيجة لطرح نطاقات TLD الجديدة. Verizon (7 يوليو 2009).

نظام URS – التعديلات. URS هو أهم آلية من آليات حماية الحقوق فبدونه لا توجد سوى حماية قليلة من المستوى الثاني باستثناء ما يوجد كسياسة إجماع. ينبغي إدخال العديد من التعديلات على نظام URS: ينبغي السماح في الشكاوى باستخدام المعلومات التي تحتوي عليها مقاصة IP بالفعل والرموز الواضحة لسوء النية مع أمثلة واضحة ودعم الأتمتة لنظام URS وحساب التكاليف الإضافية التي يجب دفعها بالإضافة إلى التكاليف المباشرة لنظام URS (مراقبة الأسماء المشتبه في انقضاضها على الأسماء فور حذفها وتكاليف الحصول على حيز الأسماء بدون ضوابط على الأسعار و/أو التكاليف المرتبطة بإجراءات نظام URS المتكررة عند إساءة استخدام الأسماء من حيث تسلسلها). MarkMonitor (2 يوليو 2009). تدعم Com Laude نظام URS ولكنها ترغب في مشاهدة التنافس بين الأعضاء الاستشاريين. Com Laude (3 يوليو 2009). Tucows (4 يوليو 2009). يجب أن يكون هناك تنافس بين مزودي الخدمة ويجب أن يتمتع المحكمون بالخبرة والحيادية وأن يتم تخصيص القضايا عشوائيًا. ك.ر. كيتين (6 يوليو 2009). URS هو إضافة مستحسنة لمالكي العلامات التجارية الذين يحتمل تعرضهم بشكل أكبر للاحتيال الإلكتروني. قد ترغب ICANN أيضًا في اعتبار السماح بالشكاوى السائدة وسيلة للحصول على اسم النطاق تلقائيًا عند انتهاء مدة التسجيل أو أول خيار لشرائه. هذه هي خدمات اختيارية يتم عرضها نظير رسوم إضافية. Pattishall McAuliffe (17 يونيو 2009). ينبغي أن يمنح مقدم الشكوى الحق في الرفض لأول مرة لتسجيل النطاق فور تجديده. BBC (6 يوليو 2009). ينبغي دراسة إتاحة فترة تجميد أكثر طولاً (لمدة خمس سنوات). إن اختيار نظام URS لنطاقات gTLDs الجديدة فرصة لاستكشاف المفهوم الخاص بالاستخدام مع نطاقات gTLDs الموجودة بما يدعم وحدة التنفيذ في مختلف نطاقات gTLDs. Time Warner (6 يوليو 2009). COA (6 يوليو 2009). SIIA (6 يوليو 2009). إذا لم يكن نقل النطاق خيارًا، فينبغي أن يكون تعليق النطاق غير محدد لتجنب الحاجة لإجراءات تنفيذ تسلسلية. ينبغي على المجيب أن يتحمل عبء إثبات حقوقه الشرعية في النطاق وليس فقط مجرد تقديم "الدليل". INTA IC (6 يوليو 2009). ينبغي على URS أن يقدم خيارًا يتعدى مسألة تعليق اسم النطاق – يمكن تعليق اسم النطاق بشكل غير محدد غير أن السماح بنقل اسم النطاق من شأنه أن يوفر لمالكي العلامة التجارية مزيدًا من الإعفاءات. CADNA (7 يوليو 2009). يجب أن يكون لعملية "الفصل" الخاصة بنظام URS تاريخ انتهاء ثابت (90 أو 120 يومًا) ويجب استخدامها كأداة للتخلص من عمليات التسجيل غير القانونية في البداية وليس لأجل التنفيذ الدوري للعلامات التجارية. إذا كان القصد من نظام URS أكثر من هذا، فيجب أن يمر بعملية تطوير سياسة منظمة دعم الأسماء العامةGNSO العادية قبل تنفيذها. ALAC (7 يوليو 2009). يلزم أن يتم تحقيق توازن أي نظام فصل بنظام استعادة وعمليات الحلول العادلة للنزاعات. كيف سيتعامل نظام URS مع دعاوى التجاوز أو الحقوق المتنازع عليها من المناطق المختلفة؟ ف. مكفيدي (7 يوليو 2009).

URS – الفصل بين العمليات التجارية وإصدار الحكم. يعتمد مفهوم مزودي خدمات نظام URS المتنافسين على الفصل بين العمليات التجارية المتصلة بنظام URS والإصدار الفعلي للحكم. ينبغي على أي مزود خدمة نظام URS أن يكون قادرًا على العمل مع القاضي الذي يصدر الحكم أيًا كان. ينبغي تعيين القضاة الذين يصدرون الأحكام بشكل عشوائي. وأيضًا لا يمكن أن يكون القضاة الذين يصدرون الأحكام في نظام URS مدافعين بموجب **UDRP** الموجود حاليًا. ينبغي على ICANN بمساعدة المجتمع تفويض القضاة الذين يصدرون الأحكام ومزودي خدمة نظام URS وتعيين القضاة ممن يصدرون الأحكام لقضايا محددة. Tucows (4 يوليو 2009).

URS – عمليات نقل أسماء النطاقات المعلقة. كجزء من نظام URS، ينبغي أن يُمنح مالكو العلامات التجارية القدرة على الحصول على عمليات نقل النطاقات من أسماء النطاقات المعلقة إلى مواقع الويب المشروعة الخاصة بهم. Adobe (25 يونيو 2009). URS هو نظام عادل لمستخدمي الإنترنت الصغار كما يوفر لهم أداة للمنافسة وسيكون من المفضل أيضًا أن يتوافر لهم الإمكانية للتقدم بنموذج طلب نقل النطاق بموجب URS. ك. هاندي (4 يوليو 2009). عندما يضطر مالك العلامة التجارية لتحمل تكاليف الشكوى في نظام URS، ينبغي أن يتوفر لمالك العلامة التجارية الحق في نقل اسم النطاق دون الحاجة إلى UDRP أو اتخاذ إجراء قانوني. UBS (6 يوليو 2009). ينبغي إضفاء مزيدًا من السلاسة على نظام URS كما أن علاج النقل ضروري لفعاليته. Playboy (6 يوليو 2009). بدون خيار النقل، ليس أمام مالك العلامة التجارية سوى تحمل تكاليف رفع الدعاوى القضائية أو إجراءات UDRP وسيفضي الأمر في النهاية إلى حالة من المراقبة الدائمة. سيكون العلاج الذي يسمح بتعليق اسم النطاق بشكل غير محدد وتوفير خيار نقل النطاق أكثر فعالية. Verizon (7 يوليو 2009).

URS – التكاليف. ينبغي أن يحتوي URS على نظام الخاسر هو من يدفع - بدلاً من نظام إشراك التكاليف – حيث أنه أكثر فعالية في منع حالات إساءة الاستخدام. AIM (23 يونيه 2009). Time Warner (6 يوليو 2009). Yahoo! (6 يوليو 2009). Verizon (7 يوليو 2009). CADNA (7 يوليو 2009). ينقص URS آلية الخاسر

دعم URS مع احتمالية المناقشة لإساءة استخدام المدعي. URS هو من أفضل الآليات لأنه يركز على الانتهاك الفعلي ويمكن تطبيقه بشكل محتمل على TLDs الموجودة. وكما صرح IRT، فإن URS مخصص فقط للحالات التي يوجد فيها ادعاء بالاستخدام المنتهك الفعلي (من خلال موقع الويب عادة) في مقابل مجرد تسجيل الاسم. لمناقشة حالات إساءة الاستخدام الممكنة للمدعي، ينبغي أن يكون هناك رسوم عالية لكل اسم فيما يخص دعاوى URS وحد منخفض للتعليق من النظام أو لجنة استشارية أخرى فيما يخص إساءة استخدام المدعي. ينبغي زيادة الرسوم بنسبة 50% وينبغي خفض حجم الصفوف من 100 اسمًا إلى 10 أسماء وينبغي خفض حد إساءة الاستخدام من ثلاث قضايا إلى قضيتين. ENOM (22 يونيو 2009). ولأن فرض العقوبات من الممكن أن يكون شديدًا بدرجة كبيرة (مثل المنع من استخدام URS لمدة سنة)، ينبغي على الفاحصين النظر إلى الشكاوى بعناية كبيرة قبل تقرير ما إذا كانت الشكوى تنطوي على إساءة استخدام ومع ذلك لا يمكن تحقيق ذلك إذا كان الغرض الوحيد من URS هو توفير تقييم عاجل. س. سبيد (2 يوليو 2009). لمنع إساءة استخدام النظام، ينبغي إدخال مزيدًا من التعديلات على نموذج URS– الشكوى والرد والقرار – لتناول مسجلي النطاق الذي يبدون اهتمامًا ونية حسنة. نيستلي (Nestle) (3 يوليو 2009). لا ينبغي تنفيذ أي سياسة من سياسات فرض العقوبات ولكن إذا كانت هناك سياسة من هذه السياسات فينبغي أيضًا أن تعبر عن عدد التحديات الناجحة التي يحققها مالك العلامة التجارية. IOC (6 يوليو 2009). من المحتمل أن يكون فرض العقوبات الخاصة بشكاوى إساءة الاستخدام ذي قيمة للعملية كما يجب اشتراط التدريب الملائم للعضو الاستشاري أيضًا. NAF (6 يوليو 2009). يجب أن يضم URS جزاءات مستقلة وموانع أخرى لحالات إساءة استخدام عملية URS. ALAC (7 يوليو 2009).

URS – جزاءات شركات التسجيل. ينبغي أن يكون هناك إجراء جزائي لشركات التسجيل التي تفشل في الرد خلال 24 ساعة على التحقق والقفل. هناك حاجة أيضًا إلى تضمين أوقات الأجازات وعطلات نهاية الأسبوع في عملية توقيتات الاستجابة. NAF (6 يوليو 2009).

دعم **URS مع وجود مخاوف بشأن المشاكل المحتملة.** يمكن لمقترح URS خفض إساءة استخدام العلامات التجارية ولكنه يؤدي أيضًا إلى مشاكل جديدة – مثل (1) الأشياء التي توقف الغير من اعتراض صفحة الخطأ/المعلقة والتسبب في تقديم الصفحات/الإعلانات المحجوزة بدلاً منها و(2) كيف سيتعامل المقترح مع قضايا الاحتيال الإلكتروني/الاحتيال بإنشاء مواقع يتشابه عنوانها مع عنوان الموقع الأصلي (أي علاج يعجز عن نقل اسم النطاق سيؤدي إلى مجرد زيادة طول معاناة مالكي العلامة التجارية). ج. مكروبي (4 يونيو 2009).

URS– قبل التسجيل. هل تكون لفترة ما قبل التسجيل جدوى عند وجود 200 نطاق gTLD جديد؟ لماذا ينبغي أن تكون تكلفة مقترح "عدم التسجيل المسبق" أكثر من رسوم مستخدم ما قبل التسجيل؟ خدمة ما قبل التسجيل هي خدمة إضافية نظير سعر؛ ومع ذلك إذا قرر مالك العلامة التجارية عدم التسجيل المسبق وتقديم البيانات في كل مرة يرغب فيها مالك العلامة التجارية في الشكوى، ينبغي عدم معاقبة مالك العلامة التجارية. نيستلي (Nestle) (3 يوليو 2009). MARQUES (3 يوليو 2009). UBS (6 يوليو 2009).

URS – استعادة النطاق من جانب مالك العلامة التجارية. إذا أراد مالك العلامة التجارية تسجيل اسم النطاق ولكنه جاء في المستوى الثاني، كيف يمكن لمالك العلامة التجارية استعادة النطاق قبل انتهاء صلاحية المجال؟ هل يلزم على مالك العلامة التجارية أن يعتمد على UDRP؟ نيستلي (3 يوليو 2009). MARQUES (3 يوليو 2009).

URS – اقتراحات التحسين. عند توحيد معايير النموذج بشكل شديد، سيستخدم المشتغلين بالاحتيال الإلكتروني التعليقات العامة لتبرير التسجيل وستختفي المزايا الكلية لنظام URS. MARQUES (3 يوليو 2009). PMI (6 يوليو 2009). العبارة "غير معروف بحسب الاسم" شديدة الغموض لأنها قد تتضمن أي لقب أو اسم محدد. وبدلاً من ذلك يمكن استعمال "اسم العائلة" أو "الاسم التجاري" لزيادة الدقة. ينبغي أن يصف نموذج القرار بشكل أكثر دقة المصطلحات مثل "النمط" و"مباع تحقيقًا لمكسب تجاري" و"مباع تحقيقًا لربح" إلخ MARQUES (3 يوليو 2009). تحتاج ICANN إلى دراسة وضع حد للأدلة – كيفية حد حجم المواد التي يتم تقديمها في عمليات تسجيل URS التي تمثل قضية في UDRP. NAF (6 يوليو 2009).

المشاكل الفنية في URS. الأسلوب المرتكز على الويب المقترح في URS غير سليم من الناحية الفنية ولا يفيد في الخدمات الأخرى التي تتم في أحد المنافذ الأخرى العديدة التي يسمح بها بروتوكول TCP/IP. ب. فاندي فالي (24 يونيو 2009). تحتاج العديد من المشاكل الفنية التي تؤثر على شركات التسجيل إلى التوضيح. فليس هناك على سبيل المثال وضع EPP واحد يوفر الوظيفة المشار إليها "بتجميد" التسجيل في تقرير IRT. إذا تم اختيار URS، فسيكون من الهام في خطة التنفيذ تحديد أي الأوضاع بالتحديد التي يمكن التطبيق عليها وتحليل تأثيراتها. بالإضافة إلى ذلك لا تتضح الطريقة التي سينجز بها المزودين من الطرف الثالث مهمة نشر صفحة قياسية على اسم النطاق وتحتاج هذه المشكلة وغيرها إلى الشرح والتوضيح. RyC (6 يوليو 2009).

عملية النظر إلى URS. ولأن URS مثير للجدل، ينبغي النظر إليه بشكل مستقل عن عملية TLD، وبهذه الطريقة لن يتم إبطاء المقترحات الأقل إثارة للجدل مثل مقاصة IP. عندئذ يمكن النظر إليه بشكل ملائم ويمكن أن يشكّل جزءً من المراجعة الكاملة لـ UDRP. Wrays (6 يوليو 2009).

معارضة URS. URS هو رؤية متطرفة لحقوق العلامات التجارية التي تتحيز لمصالح IP مقارنة بـ UDRP وتتعدى ما هو محمي من قبل القانون والإجراءات القانونية المشروعة. تم تجاهل التعليقات التي توضح الاقتراحات الأكثر توازنًا. تتضمن الأخطاء في URS إبهام المتطلب الثنائي لاستخدام سوء النية والتسجيل وعملية الإخطار والفشل في دراسة تاريخ الإنشاء لاسم النطاق. ج. كيريكوس (29 مايو 2009). وباللغة القانونية، يرقى التقرير النهائي لمستوى المبالغة المفرطة. ج. كيريكوس (30 مايو 2009). لم يتم تبرير إخضاع كافة أسماء النطاق إلى URS بغض النظر عن العمر. ينبغي أن يستهدف URS فقط أسماء النطاق الأكثر إساءة للاستخدام حيث يكون الوقت ذي أهمية كبيرة. ينبغي أن يكون عبء الإثبات على حاملي العلامات التجارية كي لا يؤخروا تقديم الشكاوى. ينبغي تطبيق URS فقط على النطاقات الأصغر من عمر معين (6 أشهر) أو أن يكون وقت الرد على الشكاوى وظيفة عمر النطاق (15 يومًا زائد عمر النطاق بالأشهر). تحتاج الأعمال التجارية والمستهلكون إلى الثقة والإجراءات القانونية المشروعة. ج. كيريكوس (24 يونيو 2009). يمكن خفض حالات إساءة استخدام مسجلي النطاق من خلال مقترح كيريكوس الذي ينص على تطبيق URS فقط على النطاقات المسجلة في الأشهر الست الأخيرة. إذا لم تضم ICANN إجراءات حماية لمسجلي النطاق، فعندئذ يمكن أن يصبح URS أداة سهلة ورخيصة للاستيلاء على اسم النطاق بشكل عكسي. م. مينيوس (4 يوليو 2009). URS يفتح الباب للاستيلاء على اسم النطاق بشكل عكسي. ب. ريس (6 يوليو 2009). YouBeats (6 يوليو 2009). التخاطر (6 يوليو 2009). س. مورسا (6 يوليو 2009). ج. كيريكوس (7 يوليو 2009). يوجد أيضًا نقص في إجراءات الاستئناف المستقلة الفعالة أو التي يمكن القيام بها الخاصة بمسجلي النطاق الذين يعتقدون أنه تم تعليق نطاقاتهم بشكل غير عادل. وأيضًا عبرت مصالح العلامات التجارية بالفعل عن الهدف من فرض URS على نطاقات gTLDs الإلزامية بما في ذلك com. عقب اختيارها لنطاقات com. الجديدة. Kulasekaran (4 يوليو 2009). Nation Press (6 يوليو 2009). م. بيركينس (6 يوليو 2009). يضر RSU بالشركات الصغيرة ويبدو أنه لم يتم تمثيل مصالح هذه الشركات عند اجتماع IRT. ليست هناك تفرعات لإرسال قضايا URS التافهة كما لا يوجد وقت كافي أمام مالك اسم النطاق للحصول على التمثيل القانوني الملائم وإرسال رد كامل. إ. سيلفر (6 يوليو 2009). يضم URS العديد من الأخطاء التي من بينها طبيعته المؤقتة وإمكانية انحياز مقدم الشكوى في تشغيله وقصر فترة الرد بما يؤدي إلى عمليات تعليق ليست في محلها وضعف العقوبات الجزائية لإساءة استخدام مقدم الشكوى. أ. أليمان (6 يوليو 2009). ICA (7 يوليو 2009). Internet Edge (6 يوليو 2009). انظر أيضًا ر.ب. كيتينج (6 يوليو 2009). يخالف URS ويعارض على نطاق واسع الإجراءات القانونية المشروعة. عند وجود قضايا صارخة بشكل حقيقي، عندئذ ينبغي على IRT تقديمها كي يتسنى مناقشتها. ولكن لا يمكن لنظام URS البحث في مسجلي أسماء النطاقات المشروعة. NCUC (7 يوليو 2009). لا يحول URS الحالي مقدم الشكوى عن إرسال شكوى مخالفة لاسم النطاق الذي سبق تاريخه بوضوح تاريخ تسجيل العلامة التجارية المؤكد عليها. وبفرض غرض URS الواضح الخاص بإساءة الاستخدام، لا يمكن تخيل حالة يمكن أن تفي فيها العلامة التجارية المسجلة بعد اسم النطاق بالمعيار المقترح. ر.ب. كيتينج (6 يوليو 2009).

لا ينبغي اختيار URS. إنه مذنب حتى تثبت براءته فهو نظام يضر إضرارًا شديدًا بشركات لا حصر لها. س. سالزانو (1 يونيو 2009). Searchen (6 يوليو 2009). ك. ليتو (6 يوليو 2009). فيل (Phil) (6 يوليو 2009). Bakuaz (7 يوليو 2009). م. بيركينز(6 يوليو 2009). د. رايت (6 يوليو 2009). ت.د. بريور (6 يوليو 2009). ه. خاتام (6 يوليو 2009). م. هيلير (5 يوليو 2009). أ ديكسون (4 يوليو 2009). أن ماري (4 يوليو 2009). Net41 Media (5 يوليو 2009). إ ادكينس (4 يوليو 2009). س. سميت (4 يوليو 2009).

سيؤدي URS إلى المناورات التحايلية التي يلجأ إليها المتنافسون الذين يبلغ كل منهم الآخر بإغلاق مواقع الويب الخاصة بهم وبالعديد من حالات إساءة الاستخدام الأخرى. ب. كوبتشيك (1 يونيو 2009). Jarrod (4 يوليو 2009). Outdoors 7-24 (3 يوليو 2009). د. أوستين (22 يونيو 2009). ل. دي جروت (2 يونيو 2009). ب. بوركي (10 يونيو 2009). س. كاراجيانيس (2 يونيو 2009). ر. شفارتس (6 يوليو 2009). أ. سكارا (6 يوليو 2009).

وبدلاً من ذلك، ينبغي تنفيذ نظام UDRP حيث لا يوجد ميل لحجم الممارسات غير التنافسية والمشاكل الأخرى التي ستنشأ بدون شك من اختيار URS. ج. سينكويتس (1 يونيو 2009). د. فرانكلين (10 يونيو 2009). ج. مكانا (6 يونيو 2009). ب. جراي (4 يوليو 2009). م. ماركين (16 يونيو 2009). ف. كوستاش (3 يونيو 2009). ن. باريت (3 يونيو 2009). Ratko (4 يونيو 2009). أ وول (3 يونيو 2009). إ. ويلهلم (2 يونيو 2009). Yura (2 يونيو 2009). ك. لوماكس (2 يونيو 2009). أ. ريبس (7 يوليو 2009). أ. سترونج (2 يونيو 2009). ج. روسكا (6 يوليو 2009). ب. كابسشوك (6 يوليو 2009). ك. دابني (7 يوليو 2009). ر. هاكني (6 يوليو 2009).

يضر URS بمسئولي الويب الصغار الذين يتلقون تمويلاً قليلاً في مقابل الشركات الأكبر. م. أوبراين (1 يونيو 2009). سيفتح URS الباب أمام صغار ناشري الويب المستقلين والأطراف الآخرين الأصغر حجمًا لإساءة الاستخدام التعسفي من جانب الشركات. ج. كارسويل (2 يونيو 2009). ه. لاميش (6 يوليو 2009). س. روبرتس (7 يوليو 2009). ه. كاسبرستس (2 يونيو 2009). أ. بليفيس (2 يونيو 2009). ج. جورهام (2 يونيو 2009)؛ س. سيدويك (2 يونيو 2009). م. نيلون (6 يوليو 2009). ب. ريس (6 يوليو 2009). ر. جرونوالد (6 يوليو 2009). ف. ميشليك(7 يوليو 2009). ب. تمبرلي (7 يوليو 2009).

ينبغي إعادة النظر في تطبيق URS. ينبغي إعادة النظر في الكيفية التي يتم بها تطبيق URS في حين يقع الخطأ في جانب الحذر وليس الإنذار. ينبغي أن تحمي السياسة حقوق جميع الشركات ولا تقتصر على الشركات التي تضم محامين يقومون بالتسجيل احترازيًا دون سبب مؤكد. ينبغي مناقشة إساءة الاستخدام من جانب هؤلاء الذين يتلاعبون بالتسجيل والتعامل معها بشدة لمنع هذا السلوك. س. ميادي (24 يونيو 2009).

URS – تكاليف الردود المتأخرة في القضايا الغيابية. إن إتاحة الرد في أي وقت في قضية URS يفرض تحديات خاصة بالتكلفة الفعلية أمام المزودين. عند تقديم رد متأخر في قضية غيابية تستحق الدفاع، ينبغي أن يكون خاضعًا لرسم لتغطية التكاليف الإدارية وتكاليف اللجنة الاستشارية التي يتحملها المجيب. NAF (6 يوليو 2009).

URS – مسئولية مستودع المزودين. ينبغي أن تضع ICANN نهاية لاشتراطات مستودع المزودين فيما يخص دفعات الرسوم أو إذا كانت مطلوبة، فينبغي السماح للمزود بالخدمة مقابل رسم معين. NAF (6 يوليو 2009).

فعالية علاج URS محل استفسار. إن العلاج بقفل اسم النطاق لمدة فترة التسجيل ذو فعالية محدودة. لن يؤدي علاج URS المقترح سوى إلى إرغام مالكي العلامات التجارية على الخروج من دائرة تجديد أسماء النطاقات المسجلة وقائيًا إلى دائرة تسجيل شكاوى URS المكلفة. ولهذا السبب، اقترحت WIPO AMC سابقًا إمكانية قائمة الأسماء المحفوظة. قد يكون من المناسب إخطار مسجلي النطاق المحتملين بأن اسم النطاق كان سابقًا موضوع تعليق URS ومطالبة مسجلي النطاق المحتملين بإجراء عروض ملائمة يكون لها تأثير وقائي. وبسبب أن علاج IRT المقترح قد لا يتناول أعباء مالكي العلامة التجارية بشكل معبر، يمكن اعتبار السجل ومعرفة مسجل النطاق الممكنة بإعادة تسجيل أسماء النطاق المقفلة

يجب أن يعمل URS بشكل متداخل مع UDRP. يبدو أن هناك ميزة واضحة في السماح للأطراف بتحديد إمكانية تسجيل URS وأي إجراءات UDRP تالية مع نفس المزود فيما يتصل بتقديمات الطرف وقفل اسم النطاق والاتصالات وإدارة الرسوم. WIPO AMC (19 يونيو 2009). ينبغي أن يستمر UDRP مع طبقة الأمن المضافة التي يعرضها URS. ينبغي أن يكون URS إجباريًا مع كافة نطاقات gTLD الجديدة لملء الفجوات التي فاتت على العلاجات الأخرى في الماضي. IHG (2 يوليو 2009). ينبغي أن يتوفر لمقدم الشكوى خيار تسجيل URS وأي إجراءات UDRP تالية مع نفس المزود. Regions (3 يوليو 2009). يحتاج URS لأن يكون متكاملاً بشكل أفضل مع DRPU؛ ينبغي دائمًا أن يكون هدف URS هو التأكيد على أن الموقع غير منتهك ومطالبة UDRP. ينبغي ألا يحل URS محل UDRP. EFA (6 يوليو 2009). ينبغي أن يهدف URS إلى التعامل الجيد مع UDRP وأن يدرس تطبيق معيار "التسجيل أو الاستخدام بسوء النية" كي يتناول كافة أشكال الاحتيال الإلكتروني. Verizon (7 يوليو 2009).

توسيع وتحسين UDRP بدلاً من ذلك. ينبغي على ICANN توسيع UDRP بدلاً من اختيار نظام "جاهز لإساءة الاستخدام" أشد سرعة وقصرًا مثل نظام URS. ينبغي أن يسمح UDRP بمزيد من المساحة للنزاع مع كل دعوى ولكن ينبغي أيضًا أن يتوافر العدد الأدنى لأعضاء اللجنة الاستشارية. ينبغي أن تمثل ICANN كلا الطرفين (مالكي النطاقات وحاملي العلامات التجارية) تحقيقًا للتوازن والنزاهة. ينبغي عدم تعريض مالكي الشركات الصغيرة لشيء معرض لإساءة الاستخدام كنظام URS. أ. دان (4 يوليو 2009). ت. همينجسون (4 يوليو 2009). ينبغي دعم UDRP. Nation Press (6 يوليو 2009). ينبغي أن يصبح UDRP نظام الخاسر هو من يدفع كي يتحقق التوازن بين كل من مالكي العلامات التجارية وحاملي النطاقات. م. بيركينس (6 يوليو 2009). س. نيومان (6 يوليو 2009). سيحافظ إعادة فتح UDRP على التكامل الحالي للنظام أثناء تناول مخاوف مجتمع المستخدمين بدلاً من URS الجديد المثير للجدل. عندما تتم الموافقة بشكل كامل على URS، عندئذ ينبغي على منظمة ICANN تحقيق التكامل التام بين URS وUDRP. سيكون هناك عملية URS من الطبقة الأولى وعملية UDRP من الطبقة الثانية. NAF (6 يوليو 2009). إذا كان IRT معنيًا في الحقيقة بمكافحة الاحتيال الإلكتروني، فينبغي عليه اقتراح مراجعة وتحليل لـ UDRP؛ فإن مشكلة الاحتيال الإلكتروني هي في الحقيقة ذات المشكلة التي كانت عندما تم إنشاء UDRP ولذا فإن إنشاء آلية تكميلية للتعامل مع نفس المشكلة ليس له ما يبرره. ك. كومايتيس (6 يوليو 2009). ينبغي مراجعة UDRP الموجود كي يتناول النزاهة لكل من حاملي العلامات التجارية ومستخدمي الكلمات العامة لأسماء النطاق لغير العلامات التجارية. ر. ويكرشام (6 يوليو 2009). سيحل URS محل UDRP بشكل كامل تقريبًا في كافة نطاقات TLDg الجديدة. تتمثل الوسيلة الملائمة الوحيدة لمراجعة UDRP لكافة نطاقات gTLD الجديدة والموجودة في بدء PDP عاجل للقيام بإصلاحات UDRP التي يمكن تنفيذها قبل الإطلاق الأولي لنطاقات UDRP الجديدة في الربع الأخير من 2010. ICA (7 يوليو 2009). وبرغم أخطاءه، لا يزال DRPU هو النظام الذي يعمل والذي يمكنه توسيع نطاقه لدمج قضايا إساءة الاستخدام الجديدة. ينبغي أن تتحرك GNSO ومنظمة ICANN بالكامل نحو الإصلاح الجوهري لـ UDRP الذي يتم الاتفاق عليه بما يضمن النزاهة لجميع الأطراف. NCUC (7 يوليو 2009). س. بابي (7 يوليو 2009).

لا يزيد بالضرورة تقييم العضو الاستشاري حتى في قضايا URS الغيابية من التكاليف والأعباء التي يتحملها مالكو العلامات التجارية. وبفرض زيادة مستويات الانتهاك الممكن، سيستفيد مالكو العلامات التجارية استفادة أكثر من آلية التعليق المعتمدة على التصفية/الغياب المتوازن. WIPO AMC (19 يونيو 2009). IOC (6 يوليه 2009). س. دوناهي (1 يوليو 2009). ينبغي أن يوفر IRT إجراءات غيابية تلقائية لضمان سرعة URS. إن الفحص من جانب العضو الاستشاري المحايد هو ما يفيد فقط عند وجود نظام الخاسر هو من يدفع. Verizon (7 يوليو 2009).

توضيح المعايير الجوهرية لـ URS. يتنبأ تقرير IRT النهائي على ما يبدو بانحرافات معينة عن معايير UDRP – فمثلاً يقيد URS النظر إلى العلامات التجارية المسجلة في دائرة السلطة القضائية التي تجري فحصًا جوهريًا لطلبات العلامات التجارية المقدمة. ينبغي إيضاح أن هذا المقترح يقصد إلى إقصاء الماركات المسجلة في دوائر السلطات القضائية التي لا تتولى بنفسها الفحص على أسس نسبية ولكنها تقوم بذلك على أسس مطلقة. لا تعكس "نماذج الشكاوى والردود والقرارات" في URS أيضًا بدقة المعايير الأساسية لـ UDRP فيما يخص "الحقوق أو المصالح المشروعة لمسجل اسم النطاق" و"التسجيل والاستخدام بسوء النية". WIPO AMC (19 يونيو 2009). ينبغي أن يوضح الاشتراط بإصدار العلامة التجارية المسجلة لمقدم الشكوى داخل دائرة السلطة القضائية التي تجري فحصًا جوهريًا لطلبات العلامات التجارية أنه يتطلب فقط الفحص على أسس مطلقة (فيما يخص التوصيف التصنيفي والوظائف إلخ). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام معيار "رجحان الدليل". INTA IC (6 يوليو 2009).

URS – قضايا سوء النية. بالإضافة إلى ذلك، يرجع تقرير IRT النهائي إلى المتطلب الشامل الخاص بسوء النية في UDRP. ينبغي دراسة معيار "التسجيل أو الاستخدام بسوء النية" الذي يتناول بشكل أفضل الطبيعة المتطورة للاحتيال الإلكتروني منذ إقرار UDRP في 1999 (أقر عدد من نطاقات ccTLD معيار "التخيير"). WIPO AMC (19 يونيو 2009). IOC (6 يوليه 2009). ينبغي على منظمة ICANN إقرار نفس بنود الاتحاد الأوربي؛ ينبغي أن

يلزم تعديل URS لزيادة الوقت وانخفاض التكلفة. يصعب استخدام الرسائل البريدية في العملية وينقص مزيج عناصر التصميم التي تتضمن الحدود الزمنية التوازن الداخلي كما أنها غير متسقة مع السمة السريعة المقصودة من URS. WIPO AMC (19 يونيو 2009). وفق ما هو مقترح الآن، لا يمكن اعتبار URS "سريعًا". Verizon (7 يوليو 2009).

URS – خطئه الوحيد في النظر إلى حركة مرور الويب. لا تزال العديد من أسماء النطاقات تستخدم بشكل رئيسي في أغراض خلاف حركة مرور الويب. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون URS ملائمًا لجميع نطاقات gTLD مثل النطاقات التي يتم إعدادها لأغراض حرية التعبير. EFA (6 يوليو 2009).

URS – الاتصالات الإلكترونية. ينبغي السماح بالاتصالات الإلكترونية. تعرض CAC خبرتها في النواحي الإلكترونية فقط في سياق UDRP وترغب في اعتبارها تجربة رائدة يتم الاسترشاد بها في عملية URS الإلكترونية. CAC (4 يوليو 2009).

مشاكل الإخطار. إن مقترح IRT بتحديد إخطار مسجلي النطاق برسالتي بريد إلكتروني فقط وخطاب بريدي واحد لا مبرر له وسيؤدي إلى مشاكل مع مسجلي النطاق الذين يتلقون الإخطارات الفعلية. لا يمكن الاعتماد على البريد الإلكتروني بسبب كمية الرسائل المزعجة غير المرغوبة كما أنه قد لا يمكن تلقي البريد الدولي في الوقت المناسب للرد على الشكوى. ينبغي التفكير في خيار الفاكس. ج. كيريكوس (24 يونيو 2009). سيشجع خيار الفاكس وتشجيع مسجلي النطاق على تقديم عناوينهم المادية في قاعدة بيانات Whois بدلاً من عنوان البريد الإلكتروني على زيادة دقة الإخطارات. Verizon (7 يوليو 2009). النقص في الإخطار بالفاكس غير معقول. ر.ب.كيتينج (6 يوليو 2009). يتولد عن الإخطار بالبريد الإلكتروني العديد من المشاكل بسبب رسائل البريد الإلكتروني غير المرغوبة ومسائل تتعلق باللغة. فترة الإخطار التي تصل مدتها إلى 14 يومًا لا تتفق مع حقائق مسجل اسم النطاق المتوسط. ب. فاندا فالي (24 يونيو 2009). ب. تيمبيرلي (7 يوليو 2009). ينبغي مد فترة الإخطار التي تبلغ 14 يومًا. م. جاجير (30 يونيو 2009). تدعم NAF المتطلبات الخاصة بالإخطار عن طريق رسالتي بريد إلكتروني وخطاب بريدي واحد؛ وعلى وجه الخصوص البريد الإلكتروني "للإخطار الفعلي" الذي يفيد في عملية UDRP التي تشترك فيها NAF. NAF (6 يوليو 2009). الإخطار الذي مدته 14 يومًا غير كاف للسماح بتفاعل مسجلي النطاق مع الشكاوى. لا يمكن الاعتماد على البريد الإلكتروني وفي حال استخدامه ينبغي أن تكون رسائل البريد الإلكتروني جميعها نسخة احتياطية لأصل ورقي ويجب تنفيذ أعلى المعايير الأمنية. يلزم تقديم أي إخطار بواسطة بريد ورقي مسجل أو معتمد. يلزم إرسال الإخطارات باللغة الرسمية لبلد التسليم وأن تتضمن نصًا باللغة المحلية يوضح حقوق المستلمين بشكل تفصيلي. ALAC (7 يوليو 2009)

بديل URS. ينبغي استخدام بنية UDRP الحالية مع إدخال بعض التعديلات الصغيرة بدلاً من URS وفق ما هو مقترح من جانب IRT. قد تكون هناك طرق لمزج هذا البديل مع URS للسماح للمجيب بالحق في اختيار عدم المشاركة في URS وإلزام مقدم الشكوى بمواصلة الإجراءات مع UDRP. ينبغي على مجتمع ICANN التفكير في جميع الأساليب المتنوعة وعدم الاقتصار على الأساليب المقترحة من جانب IRT. ر. ب. كيتينج (6 يوليو 2009).

تحليل التعليقات العامة

أ. المنظمة

(1) كيف يتم تطبيق URS بدون عملية تطوير جديدة للسياسة؟

ركزت استفسارات معينة على إذا ما تتوفر لمنظمة ICAAN السلطة على إنشاء فريق مراجعة التنفيذ ("IRT") و/أو السلطة لتنفيذ أي من التوصيات الناتجة عن التقرير النهائي لـ IRT مثل URS. تقرر إحدى توصيات GNSO أنه لا يمكن لنطاقات gTLD الجديدة المحتملة انتهاك الحقوق القانونية الموجودة للنطاقات الأخرى. كان يعتقد في البداية أنه سيتم ترك آلية حماية الحقوق الخاصة (PMR) اللازمة لتنفيذ هذه التوصية ولحماية حقوق حاملي العلامات التجارية لمشغلي مزود الامتداد. ومع ذلك، أشارت التعليقات العامة إلى أن هذه الآلية ليست خاصة تقريبًا بالقدر الكافي ووافق مجلس إدارة منظمة ICANN على ذلك. وعلى الرغم من أنه تم تشكيل مجموعة في السابق لمحاولة إنشاء RPM عالمي يمكن إقراره لمشغلي مزود امتداد نطاقات gTLD الجديدة، إلا أنه لم تكلل هذه الجهود بالنجاح. ووفقًا لذلك، تم بذل جهود إضافية لتحديد كيفية تحقيق الخصوصية المطلوبة. اقترحت التعليقات العامة إنشاء مجموعة لدراسة الطرق - بشكل أكثر استفاضة - التي بها يمكن تنفيذ توصية GNSO وحماية حقوق حاملي العلامات التجارية. ونتيجة لذلك، تم إنشاء فريق IRT للمساعدة في تحديد RPM الخاصة لإمكانية التطبيق العالمي لمشغلي نطاق gTLD.

في حين من الواضح وجود معارضة لمقترح IRT، دعمت التعليقات الواردة من IRT والآخرين الحاجة لإجراء فصل سريع كآلية RPM. إن نظام URS هو أحد الإجراءات التي تم دراستها ومناقشتها كجزء من خطط التنفيذ لمنظمة ICANN. وهو حل تنفيذ مؤقت شريطة أن وإلى أن يتم تنفيذ أعمال تطوير السياسة من جانب GNSO. ستمنح GNSO فرصة اختيار هذا كحل مؤقت أو اختيار حل بديل. ينبغي ملاحظة أنه تم تنفيذ سلسلة من إجراءات حل النزاع في جولات TLD السابقة بدون عملية رسمية لتطوير السياسة. انظر>

يُوصى باختيار إجراء تنفيذ URS المقترح كأفضل الممارسات لمشغلي مزود امتداد نطاقات gTLD الجديدة. ويعني هذا وجود اقتناع بأن هذا الإجراء يضيف قيمة لنطاق TLD ولحيز الأسماء بشكل عام، ومع ذلك فهو ليس متطلب من المتطلبات التعاقدية. في حالة تحديد URS كأفضل ممارسة، سيتم تعديل قسم معايير التقييم ذي الصلة في الدليل المساعد لمقدمي الطلبات كي يتضمن الأسئلة والمعايير والنقاط الموضحة في نموذج الأسئلة والمعايير المنشور بجانب الإصدار 3 من الدليل المساعد لمقدمي الطلبات كي يتم دمجه في نموذج تسجيل النقاط الكلي في تقييم جميع مقدمي طلبات gTLD الجديدة. سيتم نشر URS عند اختياره في الدليل المساعد لمقدمي الطلبات وسيتم منح نقطة في التقييم الخاص بالذين يوافقون على اختيار URS. سيتم تحفيز مقدمي طلبات نطاقات gTLD الجديدة لاختيار URS اعتمادًا على ميزة النقاط. ومع ذلك لا يلزم تسجيل نقطة في السؤال لاجتياز مقدم طلب gTLD للتقييم.

(2) لماذا لدينا كل من URS وUDRP؟ هل سيحل URS محل UDRP؟

يتساءل البعض عن الحاجة لنظام SUR وما إذا كان تنفيذه سيهيمن ببساطة على UDRP. بينما لا يمكن فهم اعتقاد البعض من أول نظرة تأثير URS على UDRP، إلا أن هذا ليس هو الحال. يقصد من URS تطبيقه على حالات إساءة الاستخدام الأكثر وضوحًا وصراحة وليس الحالات التي تتطلب مراجعة شاملة من جانب لجنة UDRP الاستشارية. في الواقع وكما يتضح مما سبق، ليس URS سياسة في حد ذاته. ولكنه ببساطة تنفيذ لآلية RPM.

التفريق الواضح بين UDRP وآلية URS هو العلاج المدروس للتعليق وليس لنقل النطاق. وليست النتيجة النهائية هي سيطرة الطرف الفائز على اسم النطاق ولكن عدم قدرة مسيء الاستخدام المحدد على السيطرة على الاسم أطول من ذلك.

(3) كيف سيتم تشغيل URS وكيف سيتفاعل مع UDRP؟

اقترحت التعليقات أنه ينبغي أن يكون URS جزءً من UDRP الموجود بالفعل. في حين لا يمكن فهم مفهوم البحث عن الاتساق، لا تتم حاليًا النظر في جعل URS جزءً من UDRP ومع وضع الاختلاف في العلاج في الاعتبار، يبدو من الملائم المحافظة على انفصال الإجراءات على الرغم من أنها متمة لبعضها. سيتم اختيار مزود (مزودي) URS مستقلين خلال عملية شفافة وواضحة لضمان تقديم التكاليف المنخفضة والخدمة المتسقة التي يمكن الوثوق فيها إلى جميع أطراف إجراءات URS. لن يعمل المزود (المزودون) بموجب عقد مع منظمة ICANN ولكن سيتم تعيينه من جانب ICANN كمزود (مزودين) معتمدين. سيكشف المزودون أيضًا عن مستوى الخبرة اللازم لإدارة إصدار الحكم في مثل هذه النزاعات مثل مزودي UDRP الموجودين حاليًا. وبالطبع، سيتمتع فاحصو RSU أيضًا بخبرة جوهرية بحيث يتسنى تحقيق الهدف من إجراءات URS العاجلة.

ب. الإجراءات

(1) هل ينبغي تطبيق URS فقط على المعتادين على الاحتيال الإلكتروني؛ وهل ينبغي أن يكون هناك حد أدنى لعدد أسماء النطاق للتقدم بدعوى؟

ردًا على التقرير النهائي لفريق IRT الذي يوصي بنظام URS، اقترحت التعليقات قصر تطبيق URS على المعتادين على الاحتيال الإلكتروني وأنه يجب الاعتراض على الحد الأدنى لعدد أسماء النطاقات المنتهكة لحقوق الملكية. تمت دراسة هذه التعليقات ولكن لن يتم اختيار تنفيذها في هذا الوقت. لا يوجد حد أدنى لأي من آليات RPM الأخرى. يبدو أنه من غير العادل اقتراح أن هذا الضرر هو نتاج فقط لعدد معين من التسجيلات المنتهكة على نحو افتراضي. سيؤدي هذا الوضع إلى إساءة استخدام العملية وسيميل للإشارة إلى أن حجم الانتهاك ذات صلة وثيقة على الرغم من إمكانية أن تكون حالة الانتهاك واحدة شديدة الضرر بناءً على الاسم والظروف. علاوة على ذلك، يمكن التحايل على متطلبات الحد الأدنى بواسطة الممارسات الذكية ومن ثم تميل لإعاقة الغرض من URS.

(2) ما الفترة المقدمة وكيف يتم تنفيذ الإخطار؟

أثيرت أسئلة فيما يتعلق بالكيفية التي يتم بها تنفيذ الإخطار وما إذا كانت فترة الأربعة عشر يومًا كافية للرد والتشاور والدفاع. يجرى النظر في هذه المخاوف. يبدو من المعقول توفير وقت إضافي محدد للرد شريطة أن يكون هناك أساس حسن النية لإجراء ذلك وألا يضر بمقدم الشكوى ولكن لا يزيد هذا الوقت المضاف في أي حال من الأحوال عن سبعة (7) أيام. علاوة على ذلك، يبدو أيضًا من المعقول السماح بالإخطارات عن طريق الفاكسملي بالإضافة إلى البريد والبريد الإلكتروني مع الأخذ في الاعتبار مرشحات البريد المزعج غير المرغوب داخل البريد الإلكتروني الذي يمنع الإخطار بالإضافة إلى التأخيرات التي يمكن أن تنتج عن نظام البريد الورقي.

(3) ما هو المعيار وكيف سيتم بدء العملية؟

يُقصد من نظام URS تطبيقه فقط على حالات إساءة الاستخدام شديدة الوضوح. يوجد العديد من التعليقات التي تقترح صعوبة تحديد مجموعة معينة من المعايير لتطبيقها لإنجاح دعوى URS. يقترح التقرير النهائي لـ TIR معايير مشابهة لمعايير UDRP ولكنه يتطلب عبء إثبات أكثر شدة ويتطلب دليل واضح ومقنع عند عدم وجود قضية حقيقية يمكن التنازع عليها. في حين من الملائم دعم معايير أو عبء الإثبات بشكل كبير كي تسود في دعوى URS العاجلة بدلاً من إجراءات UDRP، ينبغي على اللجنة الاستشارية الخاصة في URS تحديد أي الأدلة التي ترضي هذا العبء.

وبالطبع لا تزال المعايير المناسبة والكيفية التي سيتم بها تطبيقها موضوع المراجعة لتزويد اللجان الاستشارية في URS بأكبر قدر ممكن من الإرشادات. وتحقيقًا لهذه الغاية، يتم التعامل مع التعليقات الخاصة بنموذج خانات الاختيار الخاص بالشكوى بشكل جاد وفي حين يتم اقتراح هذا التنسيق حاليًا من جانب IRT، هناك اعتقاد بضرورة أن يكون أساسًا وليس سقفًا؛ بحيث يمكن إضافة أدلة أكثر وتفاصيل أكثر تدعم الدعاوى والدفاعات. وفي النهاية، اقترحت بعض التعليقات أن القفل الأولي (وهو تقييد السجل للتغييرات التي تجرى على بيانات التسجيل بما فيها النقل والحذف مع السماح بمواصلة حل النزاع حول الاسم – المشار إليه من جانب IRT بالـ"تجميد") الذي يمكن تنفيذه يرتقي إلى إبطال عبء الإثبات على أساس "أنه مذنب حتى تثبت براءته". تفهم ICANN كيف أن هذا من أول نظرة قد يبدو هو الحال. ومع ذلك، لا يلغي القفل عبء الإثبات. في الحقيقة، يجب على المدعي الناجح في URS إرضاء عبء الإثبات الشديد للحصول على الإعفاء الذي هو إجراء فصل النطاق أو تعليقه. يمنع ببساطة القفل الأولي التغييرات في بيانات Whois ونقل النطاق؛ سيزال مسجل النطاق يتمتع بالحرية في استخدام الموقع أثناء تعليق إجراءات URS.

في النهاية، تم توجيه أسئلة فيما يخص ضرورة أن يكون معيار الحالات هو الاستخدام وتسجيل اسم النطاق بسوء النية أو الاستخدام بسوء النية أو تسجيل اسم النطاق بسوء النية. تتمثل الأسباب التي يستند إليها المعيار الثاني في أنه يسيطر على الاستخدام الذي كان قانونيًا وقت التسجيل ولكنه لم يعد قانونيًا بسبب قطع علاقة الترخيص أو تغيير في محتوى موقع الويب. غير أنه من المفهوم وجود أنواع مختلفة من الاحتيال الإلكتروني أو الأنشطة غير القانونية الأخرى التي يمكن أن تحدث على الإنترنت. وليس القصد من URS التعامل مع جميع هذه الأشكال. ولكن القصد من العملية التعامل فقط مع شكل ضيق من الاحتيال الإلكتروني وهذا الشكل الضيق يتم قصره على حالات إساءة الاستخدام الشديدة الوضوح. وفي حد ذاته، سيتطلب المعيار كلاً من تسجيل اسم النطاق واستخدامه. في حالات الاستخدام بسوء النية أو التسجيل بسوء النية، لا تزال حقوق متابعة هذه الدعاوى كما أن لحامل العلامة التجارية الحق في متابعة هذه الدعاوى في المحاكم ذات السلطة القضائية المختصة.

(4) هل ينبغي أن تكون هناك اتفاقية ملزمة؟

اقترح البعض ضرورة أن تكون هناك اتفاقية ملزمة لبدء إجراءات URS. يبدو أن الأسباب تتمثل في أنه بسبب المساعدة المانعة المقدمة، ستعيق هذه المبالغ عمليات التسجيل المتلاعبة وتساعد جميع مسجلي النطاق الناجحين في

(5) هل ينبغي أن يكون هناك نظام للحدود؟

تم توجيه أسئلة عما إذا كان سيكون هناك فترة زمنية محددة يتم فيها رفع دعوى URS. ويذكر الذين يؤيدون الحد الزمني أنه ينبغي فرض الحد الزمني لتوفير الأمن والإنهاء لعملية التسجيل. لا يتم حاليًا النظر في هذا الحد ولا ينبغي تنفيذ هذا الحد حفاظًا على التوازن. عند وجود حالة إساءة استخدام واضحة، فينبغي التعامل معها بغض النظر عن الفترة الزمنية المنقضية. سيسمح تنفيذ الحد الزمني في تسجيل الدعوى للوكلاء غير الشرفاء بتهيئة أنشطتهم للاستفادة بهذا التحديد. علاوة على ذلك، ومن الناحية العملية، سيؤدي التحقيق في موعد إخطار حامل العلامة التجارية بنظام أغراض الحدود إلى إرجاء التحقيق في ما إذا كانت هناك إساءة استخدام واضحة وهو الإرجاء الذي تقل أهميته عن إمكانية الاستفادة بالمزايا.

(6) هل سيكون هناك حد على فترة تسليم القرار وأين ستكون القرارات متاحة؟

تجرى دراسة أن يقوم المزود (المزودون) بنشر القرارات للجمهور التي تم تسليمها في جميع إجراءات URS. علاوة على ذلك، تدعم الحاجة لحل الإجراءات بشكل سريع وفعال بالتأكيد الاقتراح بفرض حد زمني على المزود لتسليم القرار. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيوصى بتسليم هذه القرارات في موعد أقصاه 14 يومًا من تاريخ تسجيل الرد.

ج. العلاج – التعليق في مقابل النقل؟

تساءلت بعض التعليقات عن مقترح IRT بضرورة تعليق الأسماء نتيجة لدعوى URS بدلاً من نقلها إلى مقدم الشكوى الفائز. وتساءلت التعليقات الأخرى عن طول المدة المحددة للتعليق. وتتمثل الأسباب التي تستند إليها هذه التعليقات في إذا لم يتم تنفيذ نقل النطاق أو إذا كان التعليق مقتصرًا على مدة بقاء التسجيل، فقد يضطر حامل العلامة التجارية لتنفيذ إجراءات تالية لتنفيذ حقوقه.

اقترح آخرون بأن التعليق هو العلاج الملائم بسبب طبيعة آلية RPM فهو إجراء اقتصادي التكلفة وفعال وسريع. في حين أن هذه هي مسألة دقيقة، ومع تناول كافة الاعتبارات يبدو أن تعليق مدة فترة التسجيل هو أفضل الخيارات. إجراء URS (الذي تكون نتيجته هي التعليق) هو إجراء سريع ومنخفض التكلفة إذا ما قورن بإجراء UDRP (الذي ينتج عنه النقل أو نتائج أكثر ديمومة). إذا كان النقل أو حل أكثر ديمومة هو ما يرغب فيه حامل العلامة التجارية، فستظل له حرية الاختيار في بدء إجراء UDRP الذي ستتطلب طبيعته تحليلاً أكثر تفصيلاً يؤدي للنقل بدلاً من مجرد التعليق لفترة زمنية. كما توجد خيارات أخرى متاحة أيضًا. فمثلاً، يمكن لحامل العلامة التجارية محاولة تأخير الاسم أو تسجيله بعد الحذف لتجنب أي مشكلة ملاحظة من مشاكل الاضطرار "لإعادة التقاضي" في قضية الاحتيال الإلكتروني ذاتها. يظل التأثير الرادع لتنفيذ إجراءات URS سليمًا بدون نقل النطاق بسبب أن الشخص التالي الذي يحاول تسجيله سيعرف أن هذا النطاق كان موضوع إجراءات URS.

د. التكاليف

أثيرت أسئلة تتعلق بمن سيحدد الرسوم وإذا ما كان سيتم بدء نظام الخاسر هو من يدفع. ستتدفق عوائد مزود (مزودين) URS من الرسوم المدفوعة من مقدمي الشكاوى ولذا فإن المزود (المزودين) هو من سيحدد الرسوم. اقترحت بعض التعليقات أيضًا عدم اضطرار المدعي الناجح للدفع بسبب أنه إذا زادت التكاليف عن التسجيل الدفاعي، فلن تكون هناك حاجة لآلية RPM هذه. هناك فهم لهذه المخاوف لأنه من المتعارف عليه على نطاق واسع أن أي آلية RPM ينبغي أن تكون إجراء اقتصادي التكلفة. سيزيد العبء الإداري لمتابعة الدفع من جانب الأطراف غير المستجيبة أو الخاسرة في إجراء URS من التعقيد والتكلفة بحيث يتعدى نطاق العملية العاجلة. في حين سيتم تحديد رسوم إجراء URS في النهاية من جانب المزودين، لن يتم اختيار نظام الخاسر هو من يدفع. يُفترض أن تكون الإجراءات اقتصادية التكلفة وبهذه الطريقة لا يتوقع أن تكون عالية بدرجة كبيرة.

هـ. شكاوى إساءة الاستخدام

يقترح التقرير النهائي لفريق IRT أنه ينبغي منع مقدم الشكوى الذي يقوم بتسجيل ثلاثة شكاوى إساءة استخدام وفق الاعتبارات المحددة من العملية لمدة عام بعد شكوى إساءة الاستخدام الثالثة. اقترح البعض أن "المعاقبة بارتكاب